

2022/01/06

ملاحظات اتحاد شركات الاستثمار بشأن تغيير تصنيف شركات الاستثمار إلى تجارة ومطاعم وتخفيض فئاتهم

خاطب اتحاد شركات الاستثمار هيئة أسواق المال موضحاً أنه وانطلاقاً من دور الهيئة في مجال الرقابة على أنشطة الأوراق المالية تنظيمياً وترخيصاً ونشاطاً على كافة المتعاملين في هذا المجال، وعلى النحو المنظم بالقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

وفي ضوء التنسيق والتعاون المشترك بين هيئة أسواق المال ووزارة التجارة والصناعة والذي تولد عنه التوقيع على مذكرة التفاهم المؤرخة 21 نوفمبر 2017، فإن وزارة التجارة والصناعة في إطار ممارستها لاختصاصاتها في إصدار اللوائح والقرارات والتعليمات ويكون من شأنها التأثير المباشر على أسواق المال أو تنظيم نشاط الأوراق المالية أن تنسق بشكل مسبق مع هيئة أسواق المال قبل إصدارها.

وحيث أن وزارة التجارة والصناعة وإزاء رغبتها في تصنيف كافة أنواع الشركات الخاضعة لرقابة الوزارة وفق أكواد صادرة عنها قامت بتصنيف الأشخاص المرخص لهم (شركات الاستثمار) تحت مسمى "مكتب إدارة أعمال" دون مراعاة لكون العديد من الأشخاص المرخص لهم هي شركات مدرجة في بورصة الكويت وتمارس العديد من الأنشطة المرخص بها من قبل هيئة أسواق المال في مجال أنشطة الأوراق المالية ومن ضمنها (مدير محفظة استثمار – مدير نظام استثمار جماعي – مستشار استثمار – وكيل اكتتاب – أمين حفظ – صانع السوق – وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية الخ)، الأمر الذي أدى إلى نتيجة غير محمودة العواقب على سوق الأوراق المالية بدولة الكويت، إذ قامت الهيئة العامة للقوى العاملة بدورها بتسجيل الأشخاص المرخص لهم تحت أقرب المسميات المهنية لديها وهو نشاط "تجارة ومطاعم".

أن التصنيف الذي اتبعته الجهات الحكومية يضع الشركات المدرجة في بورصة الكويت تحت بند المساءلة من مساهمها ويؤثر بشكل مباشر على سمعة تلك الشركات مع عملائها داخل وخارج الكويت، وقبل كل ذلك يعرض خطط هيئة أسواق المال لتطویر بورصة الكويت للكثير من العقبات والتأخير.

اقترح اتحاد شركات الاستثمار وفي إطار دوره بالمحافظة على حقوق ومكتسبات أعضاء الاتحاد بالتدخل السريع والفوري لدى الجهات الحكومية المعنية بعملية تصنيف أنشطة الأشخاص المرخص لهم والشركات المدرجة لوضع الأمور في نصابها الصحيح حفاظاً على سمعة الاقتصاد الكويتي ومصالح الأشخاص المرخص لهم.